ضبط مسؤولة في ديوان محافظة ديالى تسببت بإلحاق الضرر بالمال العام

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الاثنين، عن ضبط مسؤولٍ في حسابات ديوان مُحافظة ديالى؛ تسبّب بخطئه الجسيم في إلحاق الضرر بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها.

وذكرت الهيئة في بيان ، أن "الفريق المُؤلّف في مكتب تحقيق ديالى، ضبط مسؤولة شعبة في ديوان المُحافظة؛ لقيامها بتسليم خطاب الضمان الخاصّ بمشروع صيانة وإكساء شوارع مدينة بعقوبة إلى المُدير المُفوّض للشركة المُنفّذة، بالرغم من عدم تسلّم المشروع ووجود مُخالفاتٍ فيه، زاعمة أنّها قامت بذلك لاعتقادها بانتفاء الحاجة إليه، وأنّها توهّمت أنّ المشروع تمّ تسلمه تسلماً نهائياً".

وأضافت الهيئة، أنّ "فريقها قام بالانتقال إلى موقع المشروع، ولاحظ وجود تصدّعاتٍ وتخسّفاتٍ وأضرارٍ جسيمةٍ في أحد الشوارع المُنفّذة؛ بالرغم من مضي أشهرٍ قليلةٍ على تبليطه ضمن الأعمال المُحال تنفيذها على إحدى الشركات المحليّة بمبلغ (1,261,600,000) مليار دينار".

وبينت، أنّ "المشروع لم يتمّ تسلمه تسلماً نهائياً؛ لوجود أضرار غير مُعالجةٍ فيه، لافتةً إلى تأليف لجنة صيانةٍ أعدّت كشفاً تخمينياً بالأضرار الحاصلة في تنفيذ الشارع، تمّ إلغاؤها لاحقاً؛ لعدم وجود أماناتٍ خاصّة بالشركة".

وتابعت، أنّه "تمّ تنظيم محضر ضبطٍ، وعرضه رفقة المُتّهمة أمام أنظار قاضي محكمة تحقيق النزاهة في بعقوبة، الذي قرّر إجراء التحقيق؛ استناداً إلى أحكام المادة (341) من قانون العقوبات".